

القيم والمشكلة الأخلاقية المعاصرة

■ صادق جواد اللواتي

منشأ المشكلة وتفاقمها

منذ القرن السادس عشر - القرن الذي عُرِفَ لاحقاً بعصر الاكتشاف جراء ما حصل خلاله في العالم الغربي المسيحي من اكتشاف جازم للحقيقة الفلكية لوضع الأرض أنها ليست مركز الكون؛ بل هي كوكب من مجموعة كواكب دائرة حول محاورها وسابحة بانتظام في أفلاكٍ متفاوتة مدار الشمس - منذ ذلك، بدأ عالمنا الأرضي يرتسم في مُدرك أهل الغرب على نحو أدق وأوضح كجسم كروي سابح في فضاء شاسع، تتشاركه سكناً - شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً - أممٌ بشرية مختلفة الأعراق والديانات والثقافات واللغات.

■ باحث من سلطنة عُمان.



اكتشاف هذا الشق من التشكل الكوني على وجه محقق سرعان ما استتبع حراكاً بحثياً نشطاً في الذهن الغربي حول منشأ الكون ككل، فتشكّله تباعاً في مجرات متباعدة بعضها عن البعض بأطراد، وحول نشوء الحياة على الأرض، ففترعها مع الزمن في أجناس مختلفة، وحول ظهور الإنسان لاحقاً وتطور حاله ليصبح إنساناً راقياً، قادراً على الاستهداء الصحيح في تنظيم شأنه، وتحسين وضعه، والتكفل بتوفير متطلبات معيشيته بقدرات ذاتية: عقلية وعضوية.

لكن، عوض أن يؤدي تبلور هذا المدرك العلمي الصميم، وما استتبع عبر القرون اللاحقة من معارف علمية جديدة عززت فهم الإنسان لنفسه ولمحيطه الكوني - عوض أن يؤدي إلى إطلاق سياق تضامني وتعاوني بين الأمم البشرية جميعها، في نسق يثري الخبرة الإنسانية عامة بما هو سليم ونافع ودافع لمستقبل الإنسانية في اتجاه حضاري؛ عوض ذلك، أدى هذا التبلور العلمي لدى أهل الغرب إلى نزعة سلطوية سرعان ما تجسدت في ظاهرة الاستعمار.

بدل توجه إنساني حضاري، انبرى العالم الغربي المسيحي - ممكناً بتفوق قدراته العلمية والعملية المستجدة - إلى بسط سيطرته على سائر أمم الأرض. وبالتوازي مع ذلك، شرع أهل الغرب في الابتعاد تدريجياً عن معطيات ديانتهم المسيحية، متبنين في المقابل إيديولوجيات علمانية قليلة الاكتراث بالشأن الإنساني ككل؛ إيديولوجيات متنافسة؛ بل ومتناقضة، بعضها مع بعض، من وجه، ومتعارضة مع الديانة المسيحية، بل ومعادية الأديان عامة، من الوجه الآخر.

وفي هذا السياق من تعاضم إمكانات الغرب وتعزز ثقته بمكنته العلمية واقتدراه العملي، ازداد ازدياداً بالديانات والثقافات الأخرى

عبر العالم، سواء أكان في طابعه القومي الثقافي الموروث أم في توجهه العلماني المستجد فأقبل على محاولات لطمسها حيناً، وتطويعها لمنظومته الإيدولوجية العلمانية، أو احتوائها ضمن أنساق طابعه القومي الثقافي حيناً آخر.

تلك المحاولات لم تفلح؛ بل على النقيض من ذلك فإن التماذي فيها - باللجوء لوسائل الترغيب حيناً، ووسائل الترهيب حيناً آخر - وُلد صلابة فيما أريد طمسه أو إضعافه. أما الأثر الضخم الذي نتج عن التقدم الحداثي العظيم الذي حققه الغرب ونشره عبر العالم (العولمة)؛ فقد غيّر به - عمقاً و عرضاً - الأوضاع الحياتية للبشر عامة، فهو بدوره وُلد بواعث قلق جديد لدى الإنسان في جميع مواطنه على هذا الكوكب.

ومع نهاية القرن العشرين، بدت شعوب الشرق أكثر تمسكاً بدياناتها وخصائص ثقافتها عن ذي قبل. مع أنها اقتبست من علوم الغرب وتطبيقاته التكنولوجية كل ما أمكنها اقتباسه والاستفادة منه، دونما تحفظ يذكر؛ بل وبكثير من حماس فوق ذلك، هي بدأت تكتشف في دياناتها وثقافتها - رغم كل ما اعترأها من نقص معرفي جراء ركود مديد - قابليات ذاتية تمكينية، لا تعوقها بالضرورة عن إحراز ما أحرزه أهل العالم الغربي من تقدّم معرفي واقتدار تكنولوجي؛ إذ هي - شعوب الشرق - بدورها اجتهدت في أمرها كما اجتهدت شعوب الغرب، وإذن لا ضير من أن تحتفظ بدياناتها وثقافتها؛ بل الأجدر أن تصطبجها معززة؛ بل ومعينة لمساها على المسار التقدمي.

في المقابل، استفاق الغرب على صدمة ذاتية، بإدراك أنه بتغيّبه التعالق بين التقدم العلمي واللازم الخلقى كأمر أساس، تسبب تقدمه



العلمي والعملية المتواصل على مدى عدة قرون - في سياق إحرازه وتفعيله ودونما تقصد منه - في كوارث غير مسبوقه في هؤلها؛ فقد اندفع إلى اقتتال مهول وتدمير كاسح ما بين أمم العالم الغربي ذاتها، أضف إلى ذلك ما جلبه من مخاطر جسيمة على سلامة البيئة الطبيعية عالمياً، وما وُلده من اضطراب مرهق شديد النزوع لاستعمال العنف في عموم الحراك الإنساني.

استفاق الغرب على إدراك فظاعة الدمار الذي أحدثته الحربان العالميتان اللتان خاضتهما مجتمعاته الممكنة بالعلم الحديث واقتداراته العملية. بطواحينهما الفاتكة، وفي غضون 12 عاماً (1914 - 1918) ثم (1939 - 1945)، أزهدت الحربان أرواح سبعين مليوناً من الناس، وألحقتا دماراً واسعاً ومنهكاً بكافة مرافق الحياة، في أوروبا نفسها واليابان خاصة، وعبر العالم عامة. هذا إلى جانب حروب طاحنة أخرى لاحقاً، كالحرب الكورية (1950 - 1953)، حرب فيتنام (1959 - 1975) والحرب ضد نضال التحرر الوطني في الجزائر (1954 - 1958)، وقد تسببت في إشعالها دول الغرب، ممكنة بالعلم الحديث ومبتكراته الحربية. وفي كل ذلك، أطلق غياب اللازم الخلقى العنان لأطماع إمبريالية، ولدت سياسات تسلطية تجسدت في فروض قسرية أملتها دول الغرب على الشعوب المستضعفة على مدار الأرض.

ثم مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أوصل الغرب البشرية إلى حافة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة بأسلحة ذات دمار شامل: نووية، وأخرى كيماوية، وأخرى بيولوجية، وهي اليوم مكدسة بكميات مهولة في ترسانات محصنة، جاهزة للاستعمال بضغط أنامل على أزرار من داخل غرف إلكترونية. أسلحة إن أطلقت، أو أطلق بعضها يوماً جراً خطأ أو

حماقة من قبل فرد أو فريق، فإنها لن تبقي على شيء من أخضر أو يابس على هذا الكوكب الذي تتشاركه أمم الأرض من البشر وسائر الحيوان.

من وجه آخر، حدث إضرار خطير بالبيئة الطبيعية جراء تصنيع متهافت بدأتها أمم الغرب، وقلدته في ذلك، واستوردت منتجاته بشرافة، سائر الأمم عبر العالم، الكبرى منها بالأخص، كالصين والهند واليابان، والبرازيل، دون تحفظ، إضرار بدأت آثاره الوخيمة تتكشف لنا فيما نشهد من تزايد التلوث على الأرض وفي الفضاء، واستتبع ذلك ما نشاهده من اضطرابات مناخية متلفة ومكلفة بدأت تدهمنا.

أوصل الغرب البشرية إلى حافة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة بأسلحة ذات دمار شامل، وهي اليوم مكدسة بكميات مهولة في ترسانات محصنة، جاهزة للاستعمال

ما العمل؟

إزاء انزلاقٍ إلى رمي النفس إلى تهلكة جماعية كهذا - سواء أكان باحتراب مدمر متكرر ما بين دول، أم بعمليات إرهابية من قبل جماعات تحدوها ردود فعل شديدة ضد ما تشعر به من ظلم أو غبن، ويمكنها في عملياتها الإرهابية تلك انتشار أسلحة فتاكة أنتجها الغرب، أو إزاء اختناق بيئي مستشر لا يمايز بين الحدود الجغرافية للدول، ولا بين ديانات وثقافات الشعوب - إزاء كل ذلك ألا يحق أن نتساءل: ماذا بقي لنا مما يمكن أن نلجأ إليه للحد من تفاقم هذا الانزلاق الوخيم؟

أيضاً، إزاء ما نشهد من تزايد الاضطراب في الوضع البشري، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً، لدرجة بدأ يصعب معها الحفاظ



على الوثائم الوطني ضمن عدد متكاثر من الدول، كما بدأ يتصعب معها الحفاظ على السلم العالمي جراء التفاعل المتزايد المتسم بالسلبية في العلاقات ما بين الأمم - ترى ألا يحق أن نتساءل: ماذا يتوجب علينا - نحن أمم الأرض - جماعياً أن نعمل للحد من هذا أو ذاك؟

بتعبير آخر: في مجمل الحال، ما هو سبيلنا تضامنياً إلى منع تراجع مسالك الوثائم في الأوطان، ومنع انهيار مسالك التعاون ما بين الدول، كي لا يستمر الوضع الإنساني في الانحدار للأدني والأردأ بأطراد؛ بل أن يُستدرك الخطأ والشطط، ويتدارك ما ينتج عنهما من مخاطر تتهدد الحال والمآل، وبذلك تقوّم مسالكنا بالتصحيح والإصلاح، وتؤلّى وجهة تطورنا - وطنياً وعالمياً - لما هو أسلم وأصح وأصلح؟

نحن نعلم - كبشر - أن القوام المشترك لسلامتنا وصلاحنا ويسرنا المعيشي هو السلم والوثائم والتعاون، وأن لا غنى لنا - بل لا بديل - عن تعزيز كل ذلك من منطلق الاعتماد المتبادل على أساس نفع مشترك. إذن نعود لنتساءل: ترى ماذا يجب علينا - كمجتمع إنساني واحد، وإن تعددت أوطاننا، وتباينا أعراقاً وثقافاتٍ وأدياناً ومذاهب فكرية - ماذا يجب علينا أن نعمل لدرء احتمالات تلك المخاطر الكارثية، الماثلة أمامنا، والمهددة لسلامتنا، تلك التي تسببنا في خلقها بما كسبت أيدينا في غياب وعي رشيد، وبتهافت حداثي بدأنا ندرك أنه إذ جلب لنا منافع جمة في توفير وتيسير شتى أسباب الحياة، فقد ساق لنا - في المقابل، على غفلة منا أو تغافل - وضعاً خطراً، وسياقاً - إن ترك حبله على غاربه - سيؤدي إلى عواقب مهلكة.

من التاريخ نستخلص أنه قلما يخلو سجل أمة من إسهامات إيجابية وأخرى سلبية في الشأن البشري. إذن فلا يجدي كثيراً أن نقف اليوم

طويلاً عند تقاض أو تلاوم حول حوادث تاريخية خلت، عانت منها أممنا بعضها من بعض، أو أن نتخاصم جراء تصرفات عانينا منها بحماقات مشتركة في ماض قريب أو بعيد. اليوم، أنى شئنا وضع الملامة التاريخية على ما صدر من مختلف أممنا من تفريط بحق الإنسانية، أو - على العكس - إن سجلنا الثناء على ما صدر منها من عطاء جدير، فإن ذلك لا يفنيها من أن نعي بعمق أننا - أمم الأرض جميعاً - في واقع الأمر عبّرة في سفينة واحدة، هي اليوم عرضة لمخاطر بيئية مشتركة، هي اليوم أمام احتمالات احترازية مهلكة، وهي اليوم رهن ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية عالمية تتأثر بها جميع الأمم سلبياً جراء تخاصم مزمن متفاقم بين بعضها وبعض.

بنظري، من صميم هذا الوعي بالحال والمآل يجدر بنا - بل يتوجب علينا نحن جميع أمم الأرض وبمنهاج مشترك - أن نفرز فكراً ونتلمس طرقاً، على الصعيدين الوطني والعالمي معاً في آن - لتجنب التخاصم والاحتراب. في المقابل - لتعزيز السلم والوئام والتعاون لتحسين الوضع الإنساني معيشياً، وإعلاء الشأن الإنساني حضارياً - يتوجب علينا انتهاز ثقافة التعايش السلمي مردفة بتفعيل التنمية الإنسانية على مدار العالم، واتباع ثقافة مثرية متوسعة، وتنمية مستدامة متراقية، تسري عبر تعاقب الأجيال.

في عهود خلت كانت كل أمة - وهي محدودة التواصل مع الأمم الأخرى - تحسب أن كل الحق معها، وكل الصواب فيما تعتقد، وكل الرشد فيما أوتيت، وكل الخير للإنسانية فيما تدعو له، لذا كان خطابها ينحصر في تأكيد ما لديها ذاتياً من موروث وحاضر، دون التفات يذكر إلى ما لدى الآخرين من موروث ومستجد. لذا، كان خطاب كل أمة في جُلّه حديثاً مع الذات أكثر منه تحاوراً مع الآخر: مونولوجاً أكثر منه ديالوج.



في الوجه الآخر - ضمن الوطن - كان صاحب السلطة المعضدة بالعسكر يعزف عن التحاور مع سواد الشعب، وعبر العالم، كان القوي من الأمم يرفض التحاور مع الضعيف منها، وبدل التحاور كان المهيمن - في الحالتين - هو من يملئ ويسيطر دون رادع أو وازع. وكان الضعيف - في غياب فرصة للاعتراض بوسيلة الحوار في الحالتين - يُرغم إما على الرضوخ لوطأ العنف، أو على اللجوء لعنف مضاد.

طبيعة المشكلة

المشكلة العالمية المعاصرة بواقعها الراهن، وبمخاطرها المصاحبة، وبخلفياتها التاريخية الحديثة، على نحو ما عرضت؛ هي - بنظري - مشكلة أخلاقية في الصميم. إنها تكمن في تغافلنا المشين - بل والغشيم - عن منظومة المبادئ والقيم التي نعياها نظرياً كأساس لازم لسلامة الوضع الإنساني وتجاهلها عملياً في التطبيق. آية ذلك: أننا - مع كوننا ثبتناها جلياً في دساتيرنا الوطنية ومواثيقنا الدولية - سرعان ما تراجعنا عن الالتزام بها عند ظهور أدنى تعارض لها مع ما نعدّه - بتشخيص خاطئ - «مصلح» وطنية أو شخصية.

أقول «بتشخيص خاطئ»؛ لأن في واقع الأمر أنه - في التحليل الأخير - لا توجد مصلحة شخصية حقيقية بمعزل عن المصلحة الوطنية، ولا توجد مصلحة وطنية حقيقية بمعزل عن الصالح الإنساني العام. العلة الرئيسة لمشكلة تراجع الحال الإنساني هي - في فهمي - غياب التركيز على محورية «اللازم الخلقى» (The Categorical Imperative) في استمرار بناء التقدم، مقروناً بقصور الاعتناء بتوسيع وترسيخ الوعي حول اللازم الخلقى باعتباره المرجعية العليا المشتركة إنسانياً، فوق مرجعيات الانتماءات الوطنية والدينية والإيديولوجية المتعددة للأمم عبر العالم.

ما أعنيه هو أننا على صعيد المجتمعات الوطنية على انفراد - وكذا على صعيد المجتمع الأممي كحال إنساني مشترك - بحاجةٍ لوضعٍ منهاجٍ خلقي نقره وملتزم به في كافة ما نسنّ من قوانين ونبرم من اتفاقيات وعهود ومواثيق. بتنظيم وتهذيب كافة مسالك التعامل والتفاعل الإنساني على أساس موحد، وفي إطار مشترك، نضمن ما أمكن سيادة اللازم الخلقي في كل ما نستتبط، ونبدع في سبيل خدمة مصالح الأفراد بتناسق مع رعاية الصالح الوطني المشترك والصالح الإنساني العام. لا أنفي - بل أعترف بإشادة - أن سياقاً حضارياً كهذا أخذ مجراه في

اجتهادات عديد من الدول، وعموماً في نشاطات المنظمات الدولية المعاصرة؛ لكنه - بتقديري - سياق متباطئ؛ بل ومتعثر، لا أراه ناجعاً تماماً في استبعاد ما ذكرت من السلبيات المفسدة للحياة المعاصرة، والمستجلبة للأخطار على الصعيدين الوطني والعالميين سواء.

لا توجد مصلحة شخصية حقيقية بمعزل عن المصلحة الوطنية، ولا توجد مصلحة وطنية حقيقية بمعزل عن الصالح الإنساني العام

وحدة المبادئ والقيم

لا يحدث تغيير - فيما هو مُتاح للإنسان أن يغير فيه للأصلح - إلا أن يكون مسبقاً بتفكير قويم، ولا يستقيم فكر إلا أن يكون ملتزماً بمبادئ وقيم تؤدي إلى اتساق الأمور وفق استحقاقات سعادة الأفراد وسلامة الصالح العام. ولأن عوامل الصلاح والفساد والرفع والخفض والقوة والضعف في الحال الإنساني واحدة وثابتة، فإن المبادئ والقيم التي بها يتقدم حال الناس وبغيابها يتراجع واحدة وثابتة أيضاً، بتعبير آخر: النفس الواحدة - التي انبثقت منها زوجها، وانبثقت منهما نفوس



كثيرة ذكوراً وإناثاً - خلقت لتحيا أو تهلك، تتقدم أو ترتكس، بالأسباب ذاتها. بفعل هذه السُّنة الجامعة لحال الإنسان، المهيمنة على مسيره ومصيره، سادت أمم حين عملت بالمبادئ والقيم الإنسانية فأوجدت بذلك معطيات حياة طيبة، وبادت حين تجاهلتها أو تنكرت لها من بعد علم، فنقضت غزلها، وورث ما أنجزت قومٌ آخرون.

المبدأ - تعريفاً - هو الفكرة الأولى التي منها يبدأ النظر العقلي في أي أمر، وهو أيضاً: الفكرة التي يلتزم بها ويسعى لتحقيق مقصدها العقل في جميع الأمور. بتعبير مرادف: المبدأ هو الفكرة الأم التي تستتبع أفكاراً ثانوية متعددة تقاس جدارة أيّ منها بمدى اتساقها مع الفكرة الأم. في أدبياتنا الإسلامية سمي المبدأ أصلاً، باعتباره المنطلق الأول والمآل الأخير في التنظير؛ لا شيء يسبقه في النظر، كل شيء يلحقه، به يوجه مسار البحث، منه تستمد الحجة، وإليه يُركن الحكم في أي قضية آخر الأمر.

المبادئ إنسانية في ماهيتها، ومداهها، ومؤداها، بمعنى أنها تتصل - أصلاً وفرعاً، مسلكاً ومضموناً، جملة وتفصيلاً - بالشأن الإنساني. إنها أصول فكرية أفرزتها خبرة البشر وذكّرت بها النبوءات في مختلف الثقافات والحضارات عبر العصور. إنها أفكار جوهرية ميزها الإنسان من حيث لزومها الحيوي لصلاحه ونمائه، كفرد ومجتمع، بل كجنس حيواني متميز بوعي متفوق ومتطور. هي أفكار يرتبط بها رقي الأفراد والأمم في كل عصر؛ أفكار تشكل قاسماً مشتركاً وكلمة سواء بين الناس كافة؛ لكونها مؤصلة في حال إنساني واحد يصلح ويفسد، يتقدم ويتخلف، يسمو ويتدنى، عقلاً وجسماً، بالعلل والأسباب ذاتها.

المبادئ والقيم هي ذاتها في وعي الناس كافة، آية ذلك أننا

- عالمياً - نشخص العدل، والمساواة، واحترام كرامة الإنسان وحرمته، والشورى (الديمقراطية) مبادئ إنسانية أصيلة وعامة. لا نتصور شأناً من شؤون البشر إلا أنه يركن في سلامة مضمونه ومنهاجه إلى واحد أو أكثر من هذه المبادئ الأربعة. لا نتصور معاملة ذات نفع مشترك بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو المجتمعات إلا أن تتصف بعدالة

المبادئ والقيم هي ذاتها في وعي الناس كافة، آية ذلك أننا - عالمياً - نشخص العدل، والمساواة، واحترام كرامة الإنسان وحرمته، والشورى (الديمقراطية) مبادئ إنسانية أصيلة وعامة

المحتوى، بالتكافؤ أمام القانون، بصون كرامة وحرمة الجميع، وبالقيام على أساس الاختيار والمشاركة، لا الإكراه والإقصاء. يستتبع هذا أنه بقدر ما يكون التزام أمة ما بهذه المبادئ الإنسانية - كأمر أول وأساس - التزاماً مثبتاً في الدستور، ومشرعاً في القانون، ومحققاً بحرص دائم في سائر فاعليات الحياة، الخاصة والعامة؛ يكون صلاح تلك الأمة على الصعيد الفردي والجماعي. بذلك أيضاً

يكون إطلاق إمكاناتها وتفعيل قدراتها على مسار التقدم والازدهار. على مرجعية المبادئ تتفق الناس كافة، أو على الأقل تجاهر بالاتفاق، حتى حيث تختلف في اجتهاداتها وتفسيراتها، أو حتى حيث تنتكر للمبادئ في التطبيق. بتعبير آخر، إلى مرجعية المبادئ يحتكم الأفراد والأمم مهما تعارضت بينهم النزوعات أو تباينت الرؤى والرغبات، ويحتكمون إليها بإخلاصٍ مراراً، وبنفاقٍ أحياناً؛ لكنهم قلما يتكبرون لها جهاراً أو يقابلونها برفض صريح.

مع المبادئ تأتي القيم، وللقيم - كما للمبادئ - عمومية التأثير على أحوال الناس في أي أمة. القيمة حصيلة إنسانية تدر نفعاً لحاصلها ومجتمعه، ومن بعد ذلك يعم نفعها الناس أجمعين. هنا



أيضاً لا نختلف على أن العلم - مثلاً - قيمة إنسانية، مع أننا قد نختلف حول مناهجه، أو مدى صحة بعض ما نتعلم حتى نتأكد منه بمزيد تحقيق. من القيم ما هو - كما المبادئ - مطلق في مردوده الإيجابي، ومنها ما هو دون المبادئ لكونه نسبي المردود. العلم والصحة والإيمان والتعاون واليسر المعيشي قيمٌ مطلقة النفع كما المبادئ؛ إذ لا يوجد سقف يحد ما تدرّه؛ فكلما زاد تحصيلها على صعيد فرد أو مجتمع ازداد وعم عطاؤها من الخير. القيم النسبية - على الوجه الآخر، من بعد إدراك نفع لحد معين - قد تترد فتضر؛ فالكرم والشجاعة والطموح قيمٌ نسبية من حيث إنها بتجاوز حدٍ معقول قد تنقلب إلى تبذير وتهوّر وطمع.

تشخيص المبادئ والقيم في المنظومة الخلقية المنشودة

لتشخيص أي مبدأ أو قيمة مطلقة، بالأحرى لاستبيان ما إذا كانت فكرة ما نتناظرها ترقى لمبدأ أو قيمة مطلقة، لا بد من أن نشخص فيها أربعة عناصر تكون بها - مجتمعةً - كذلك، وتكون في غياب أيٍّ منها دون ذلك.

أولاً: أن تكون الفكرة إنسانية أصيلة وعامة، بحيث تسري على الحال البشري كافة، بصرف النظر عن فوارق من أي نوع؛ مثلاً: العدل كمبدأ، والعلم كقيمة، يُدرّان نفعاً لأي فرد أو مجتمع يمارس العدل، ويقتني العلم.

ثانياً: أن تكون الفكرة مطلقة النفع، فلا تترد بضرر من بعد حينٍ أو حدٍّ؛ مثلاً، المساواة كمبدأ، والتعاون كقيمة مطلقان في تطوير الخبرة الإنسانية للأفضل دون حد أو سقف.

ثالثاً: أن تكون الفكرة مدركة في وعي الناس كافة بحيث لا تكون محل جدل؛ مثلاً: صون حرمة الإنسان وكرامته كمبدأ، وخلق اليسر في معاش الناس كقيمة مستقران في خبرة البشر فلا ينكرهما أحد جهاراً، وإن وُجد بنبرة من يتنكر لهما في السر.

رابعاً: أن تكون الفكرة قابلة للتطبيق في الخبرة الإنسانية مطلقاً، فلا يُعذر أحد على تجاهل أو تقصير؛ مثلاً: الشورى (بمعناها الديمقراطي) كمبدأ، والاعتناء بالصحة كقيمة قابلان للتطبيق في سلوك أي فرد أو مجتمع، ولا يكون الإعراض عن أيهما أو التقصير فيه إلا عن جهالة، أو عن جاهلية تُؤثر الاستبداد والاستهتار.

بهذا التشخيص للمبادئ والقيم المطلقة نستبين أنها متواصلة متكاملة، وأنها واحدة في الخبرة البشرية، وأنها هكذا شُخصت في الفكر الحضاري قديمه وحديثه، دينيه وفلسفيه. آية ذلك أن الناس لدى أي اختصام بين أفراد أو أمم يحتكمون إلى مبدأ العدل، ولدى أي تفاوت مجحف في الحقوق والواجبات يحتكمون إلى مبدأ المساواة، وفي درء أو رفع آية إساءة أو إهانة يحتكمون إلى مبدأ حرمة الإنسان وكرامته. ولأجل اتقاء مفسد الاستبداد وشرور التسلط تلجأ الأمم إلى مبدأ الشورى (الديمقراطية) الموجب للمشاركة العامة في صنع القرار العام، والموجب للمساءلة العامة في تصريف المورد العام. بالمنطق نفسه يقر الناس عامة بلزوم التمسك بالمبادئ والقيم، حتى حين يتجاهلونها أو يقصرون إزاءها في الالتزام والتطبيق.

أعود لأستدرك أن الخبرة الإنسانية؛ مع أنني أراها قد استقرت في هذا الكوكب على إدراك وحدة المبادئ والقيم، ومركزية دورها في الحال البشري على نحو ما عرضت؛ فإنني أراها قد استقرت نظرياً،

ولا يزال الالتزام العملي بها مشوباً بقصور سافر ومشين. لا زلنا أفراداً وأماماً ندرك وعياً ونزعم قولاً أكثر جداً مما نطبق عملاً في ترجمة المبادئ والقيم إلى سلوك شخصي واجتماعي؛ إخفاق لا يفتأ يرهق نفوساً تطمح أن ترى تطوراً نوعياً مطرداً في الخبرة الإنسانية على الإطلاق. قديماً أشار أفلاطون في «جمهورية» إلى هذا القصور المزمّن لدى الإنسان بقوله: إن صوت البشرية أبداً يمجّد العدالة والفضيلة، ومع ذلك كثير من الناس يوقرون أشراراً لأجل ما يمتلكونه من نفوذ ومال، ويزدرون بالضعفاء مع علمهم بأن هؤلاء أحسن خلقاً من الأشرار. وشجّب القرآن الكريم الفجوة بين القول والفعل بقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: 3].

مسار التطور الحضاري

على مسار التطور الحضاري لا يُغني النفوذ والمال عن الفضيلة، لا تغني الشطارة عن الاستقامة، ولا الراحة البدنية والعيش الرغيد عن الرقي العقلي وسلامة الضمير. (إن الإنسان لا يعيش بالخبز وحده)، كلمة أوجز بها المسيح الإشارة إلى لزوم تأصيل البُعد الخُلقي في الحياة. وقال نبي الإسلام ملخصاً مهمته: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، وخوِطب في القرآن المجيد: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4]. أما في الفلسفة، فقد وازى كانط - أكثر فلاسفة الغرب تأثيراً في الفكر الحديث - بين القانون الطبيعي وآخر سماه بـ«اللازم الخُلقي» The Categorical Imperative؛ إذ بفهم الأول نهتدي إلى حقائق الوجود، وبفهم الآخر نستبين أسباب السلامة والصالح في خبرة الإنسان.

من كل ما جاءنا من الرشد في الوحي الموحى إلى الأنبياء، وفي الفكر الملهم للحكماء، نستخلص منه درساً أصيلاً في فهم

سنة التغيير في الحال البشري: أن إحداث تغيير في الخارج لا يؤدي تلقائياً إلى حدوث تغيير في الداخل؛ لكن العكس صحيح. بمعنى آخر: أن نروم تغيير محيطنا الخارجي من دون أن نحاول تغيير مستقرنا الداخلي عملٌ عقيم، فحتى حيث يتحسن الظرف الخارجي - بجهد منا أو بصدفة، أو بفضل جهود من آخرين - قد يبقى الحال الداخلي الأسن عاجزاً عن الاستفادة من تحسن الظرف الخارجي. أما حيث يتحسن الحال الداخلي فإنه تلقائياً - كنتيجة منطقية - ينضج بأداء مماثل في الخارج.

أن ندرك ما يفيد ولا نستفيد منه، وأن نعي ما يُقدّم ولا نَقدم عليه، وأن نبصر ما يُصلح ولا نعمل به: ذلك هو البرزخ المعيق لرقى الأفراد والأمم عبر العصور. في هذا البرزخ تعثرت خطى حضارات سبقت، ولمن لم تقم من عثارها ظل البرزخ دار قرار. أن يُؤثر امرؤُ البقاء على خطأ من بعد علم، أو أن تستمر أمة على شطط من بعد أن يتبين لها الصواب: أشنعُ جداً من أن يظلا على خطأ أو شطط بجهالة؛ في الأول خطورة وفي الآخر فرصة، في الأول دلالة على عوج في التفكير، على انفلات في المسلك، على عزوف متعمد عن الإصلاح، وفي الآخر مدعاة لإزالة الجهل المتسبب في الخطأ، وأمل لا يزال في التصحيح عندما يظهر الصواب. كما الأفراد كذا الأمم إذا ما تنكر فرد أو أمة للإصلاح من بعد ما تبينت الحاجة للإصلاح؛ تنكرت له ولها الطبيعة العاملة بمشيئة الله النافذة صدقاً وعدلاً في كل أمر. من هنا ضرورة التأكيد دأباً على ترسيخ سيادة اللازم الخلقى في عموم الشأن الإنساني، مقوماً لكل ما نشرع ونطبق، دافعاً نحو كل ما يصلح ويفيد، ورا دعاً عن كل ما يضر ويعوق، تأكيداً لتواصاه ونمارسه أفراداً وأمماً ومجتمعاً إنسانياً مشترك الحال والمأل.

